تتعلق بمواجهة جائحة «كورونا».. و تأجيل أقساط صندوقي «المتعثرين و الأسرة» و تعديل «المرافعات المدنية» سيكونان أولوية

«الأولويات»: بانتظار الرأي الحكومي حول بعض القوانين للانتهاء منها وإدراجها على جدول أعمال المجلس

اسامة الشاهين وأحمد الفضل وخالد الشطي خلال الاجتماع

أحمد الفضل متحدثا

مبارك الحريص أثناء اجتماع لجنة الاولويات

ماضي الهاجري ـ سلطان العبدان

عقدت لجنة الأولويات اجتماعا أمس تم خلاله سماع الرأي الحكومي في عدة قوانين تم وضعها خاصة بجائحة كورونا أولها قانون الإيجارات، وذلك بحضور وزير الدولة لشؤون مجلس الأمة مبارك الحريص.

وقال رئيس اللجنة النائب احمد الفضل في تصريح صحافي بمجلس الأمة إن الجوانب الأخرى للقانون وهي الجوانب الصناعية والتجارية تنتظر اللجنة التشريعية الانتهاء منها وكذلك تنتظر رأي المجلس الأعلى للقضاء.

وأشار الفضل إلى ان مشروع القانون بشأن تأجيل الاقساط المستحقة على صندوقي المتعثرين ودعم الاسرة الذي تمت الموافقة عليه جاهز، إضافة الى تعديل قانون المرافعات المدنية والتجارية الالكترونية.

وأكد أن القانونين سيكونان أولوية حسب طلب الحكومة، لافتا إلى أن هناك قوانين أخرى منها قانون التوثيق ومخاصمة القضاء والتماس إعادة النظر كمداولة ثانية بخلاف قانون حق الاطلاع الذي أصبح جاهزا وموجودا على جدول الاعمال.

وبين الفضل ان الجلسة المقبلة مدرج على جدول أعمالها استجوابات ولا نعلم عن رغبة الحكومة بالتأجيل من عدمه.

وأشار إلى انه في اجتماع قادم لمكتب المجلس ستتم احالة جميع هذه القوانين التي أبلغتنا بها الحكومة بالأولوية، وبالتالي فإن وضع الجدول سيكون بيد الرئيس، حيث من المعروف ان اجتماعات مكتب المجلس تكون في الاسبوع الذي يسبق الجلسة حتى يتم ترتيب جدول الاعمال.

من جانب آخر، طالب الفضل الحكومة بضرورة ان يكون تدخلها في الأزمة الحالية على غرار ما تم عمله في الدول الاوروبية.

وقال الفضل إنه اطلع على جزء كبير من حديث الوزراء في الندوة التي نظمتها لجنة الشؤون المالية والاقتصادية لمناقشة مشروع القانون الذي تقدمت به وزارة الشؤون والخاص بجائحة كورونا بحضور محافظ البنك المركزي د.محمد الهاشل.

وأشار الفضل إلى ان مداخلة الهاشل جاءت حول كيفية دخول البنك المركزي كمنقذ في حزمة التحفيز الاقتصادي، وكذلك تحدثت وزيرة الشؤون مريم العقيل عن القانون وكذلك وزير التجارة والصناعة خالد الروضان مدير عام مؤسسة التأمينات الاجتماعية مشعل العثمان.

وأوضح الفضل ان ما لفت انتباهه هو غياب وزير المالية، إلا انه علم بعد ذلك ان هذا الاجتماع خصص فقط للحديث عن قانون جائحة كورونا الذي تقدمت به وزيرة الشؤون وبالتالي لم تتم دعوة وزير المالية.

وبين الفضل ان الاجراءات التي أعلنت عنها الحكومة هي إجراءات سطحية لتسهيل عملية الإقراض لدى البنوك ولكن لم تذهب الحكومة للبنك لمعرفة آلية سير منح هذه القروض ان كانت تتم بيسر أم لا ولم تستفسر عما يعيق المواطنين من الحصول عليها.

وأكد الفضل أن فائدة القروض منخفضة لكن الحصول على القرض اجراء صعب للغاية وبالتالي نحن لا نزال في المربع الأول كما كنا.

وطالب الحكومة بالتدخل المباشر على غرار ما هو حاصل في الدول الأوروبية بدلا من انتظار المواطنين إعلان مشاكلهم، خاصة ان العمق المالي لأصحاب المشاريع الصغيرة لا يحتمل التأخير بعد غيابهم عن العمل لمدة أربعة أشهر أي منذ الأزمة التي أدت إلى غياب الدخل وتراكم الإيجارات.

واعتبر الفضل أن أهم قانونين لأصحاب الأعمال الصغيرة هما قانونا الرواتب والإيجارات، معتبرا أن المعالجة الحكومية ليست على المستوى المطلوب ودون أي حماية للعمالة بالقطاع الخاص.

ورأى أن قانون التوافق بين رب العمل والعامل معيب وليس متكاملا كما تدعي الحكومة وموجود باللجنة المالية وتحاول الحكومة تعديله، مؤكدا أن عدم معالجته للمتضررين جعل القانون عالقا ولم يتم الانتهاء منه وإقراره.

وطالب الفضل بضرورة الانتباه للجانب التحفيزي، لافتا الى أن دعم البنوك ليس كاملا، خاصة ان البنك المركزي لم يطلع على تبعات تأجيل الأقساط وآثارها في المستقبل.

ورأى أنه في حال إصدار قانون للإيجارات بإلزام المواطن بعدم الحصول على الإيجارات لمدة معينة خلال الأزمة ستترتب عليه التزامات مالية متراكمة مع البنوك، متسائلا أين دور الدولة في ذلك وهي الضامن في هذه الحالة؟

«حقوق الإنسان» تقرر زيارة السجن المركزي والإبعاد ومحاجر مخالفي الإقامة والجليب والمهبولة

محمد هايف ود.عادل الدمخي وعدنان عبدالصمد ود.خليل عبدالله أثناء الاجتماع

د.عادل الدمخي متحدثا

رشيد الفعم

قررت لجنة حقوق الإنسان في اجتماعها امس زيارة السجن المركزي وسجن الإبعاد ومحاجر مخالفي الإقامة وبعض المناطق المعزولة كالجليب والمهبولة. وقال رئيس اللجنة النائب د.عادل الدمخي في تصريح بمجلس الأمة إن اللجنة صدقت على محاضر الاجتماعات الثلاثة السابقة وخاصة ما يتعلق بأولوياتها والتي تضمنت قضية تجار الإقامات والاتجار بالبشر ومراجعة القوانين المتعلقة بالحريات.

وأكد انه سيتقدم بطلب لزيارة السجن المركزي يوم الأحد المقبل خاصة بعد ما أثير حول انتشار مرض كورونا فيه.

وأضاف انه تم التطرق لموضوع العفو ومعاييره الذي يشكر عليه سمو الأمير، وسيتم دعوة اللجنة المختصة بالعفو لمناقشتهم حول معايير العفو وبحث توسعة هذه المعايير نتيجة للأوضاع الراهنة كما سيتم تزويدهم بتوصيات لجنة حقوق الإنسان.

ولفت الدمخي إلى ان هناك عوائل في سجن الإبعاد ومحاجر مخالفي الإقامة يجب إنهاء معاناتهم بالتفاهم مع وزير الداخلية ووكيلها. وبين انه بات من الضروري مراعاة (البدون) خصوصا الموجودين بالصفوف الأمامية وتمديد بطاقاتهم الأمنية ومنح كل أبناء هذه الفئة حقوقهم الإنسانية المستحقة خصوصا في التعاملات المصرفية.

وأشار إلى انه تقدم ومجموعة من النواب بتشكيل لجنة تحقيق برلمانية بشأن قضية تجار الإقامات والاتجار بالبشر وهي تعتبر من اختصاصات لجنة حقوق الإنسان وقد وضعناها ضمن أولويات اللجنة منذ بداية تشكيلها.

أول مرة في الكويت

شاهد بتقنية الواقع المعزز

حمل تطبيق Zappar

اللجنة ستعقد اجتماعاً الأحد المقبل

حماد: تعديلات «العمل الأهلي» أحيلت إلى «المالية» بالخطأ وستعود إلى «الصحية»

بدر السهيل

فضل مقرر اللجنة الصحية النائب سعدون حماد الخروج من اللقاء الذي عقدته اللجنة المالية في مجلس الأمة لمناقشة تداعيات كورونا الاقتصادية على العاملين في القطاع الخاص وكذلك أصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة وذلك لعدم جدواه، متسائلا: ما جدوى الاجتماع مادام الوزير المختص غير موجود؟

وأكد حماد أنه سبق أن ناقشت اللجنة الصحية مسودة مشروع القانون بشأن تعديلات العمل بالقطاع الأهلي لكننا فوجئنا بإحالة أصل مشروع القانون عند وصوله للمجلس إلى اللجنة المالية بالخطأ رغم انه لا يحمل كلفة مالية، مستدركا: نحن على ثقة بتصحيح هذا الخطأ عند إحالة القانون إلى اللجنة الصحية غدا الخميس (اليوم).

وأوضح حماد: ان اللجنة ستعقد اجتماعها يوم الأحد المقبل لإقرار التعديلات ورفعه إلى المجلس لإدراجه على جدول جلسة الثلاثاء، لافتا الى انه سبق للجنة أن ناقشت مسودة المشروع وتقدمت بتعديل بشأن المادة الرابعة من قانون العمل بالقطاع الأهلي تضمن استثناء المواطنين من العاملين بالقطاع الخاص من أحكام هذا القانون ممن تسرى عليه أحكام قانون التأمينات الاجتماعية رقم 61 لسنة 1976، وبإذن الله يتم إقرار حين يصل مشروع القانون الى اللجنة المختصة.

سعدون حماد

استفسر عن المراسلات الرسمية إن وجدت والمعلومات المتعلقة بالقضية

الكندري يسأل وزيري الداخلية والخارجية عن غسيل الأموال

عبدالكريم الكندري

وجه النائب د.عبدالكريم الكندري سؤالا إلى وزير الخارجية الشيخ د.أحمد الناصر تعد فضيحة قضية الصندوق السيادي الماليزي أحد أكبر الجرائم العابرة للقارات والتي لم تسلم منها سمعة الكويت المالية لضلوع شخصيات وشركات كويتية بها، وحتى لا تعامل هذه القضية كجريمة بسيطة من المهم في هذا الشأن حتى بعد أن أحيل الملف الى النيابة العامة ألا يقتصر توجيه الاتهام لمرتكبيها فقط بل يجب ان يمتد لمن أعانهم عليها، فقضية بهذا الحجم لا تتم إلا بمعاونة ومشاركة من شخصيات نافذة تمتلك قرارا في الدولة سمحت بتحرك هذه المبالغ الضخمة في قطاعها المالي دون ان يتم اكتشافها او الإبلاغ عنها.

الرجاء إفادتي بالتالي:

1 ـ هل وردت لكم بعض المعلومات والوثائق والمستندات من قبل سفارتنا في ماليزيا وفرنسا او اي سفارة أخرى المشاركين في جرائم غسيل أموال؟

2 ـ من هم الشركات او الأشخاص الكويتيون الواردة أسماؤهم ضمن الوثائق والمستندات المرسلة لكم من سفارتنا في ماليزيا وفرنسا او اي سفارة أخرى المشاركين في جرائم غسيل أموال؟

3 ـ هل تم اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة حيال هذا الأمر؟ وهل تمت مخاطبة الجهات الأمنية المعنية بهذا الخصوص؟ ومتى تمت مخاطبتها؟

4 ـ هل توجد لديكم الوثائق والملفات المتعلقة بجريمة غسيل الأموال في الكويت والصندوق السيادي الماليزي او متصلة بجرائم أخرى؟ ومنذ متى وصلت لكم هذه الوثائق والمعلومات؟ وما الإجراء الذي تم اتخاذه فور علمكم بهذه الجرائم؟ يرجى تزويدي بنسخة مع كافة الوثائق والمعلومات.

5 ـ لماذا لم يتم تحويل هذا الملف بالمعلومات والوثائق الى النيابة العامة او جهات التحقيق الأخرى للقيام بالدور المنوط بها فور علمكم بها؟

كما قد سؤالا اخر إلى نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية ووزير الدولة لشؤون مجلس الوزراء أنس الصالح.

بالرجاء إفادتي بالتالي:

أولا: فيما يتعلق بقضية الصندوق السيادي الماليزي.

تعد فضيحة قضية الصندوق السيادي الماليزي احد اكبر الجرائم العابرة للقارات والتي لم تسلم منها سمعة دولة الكويت المالية لضلوع شخصيات وشركات كويتية بها، وحتى لا تعامل هذه القضية كجريمة بسيطة من المهم في هذا الشأن حتى بعد ان أحيل الملف الى النيابة العامة ألا يقتصر توجيه الاتهام لمرتكبيها فقط، بل يجب ان يمتد لمن أعانهم عليها، فقضية بهذا الحجم لم تتم إلا بمعاونة ومشاركة من شخصيات نافذة تملك قرارا في الدولة سمحت بتحرك هذه المبالغ الضخمة في قطاعها المالي دون ان يتم اكتشافها او الإبلاغ عنها.

1 ـ ما مدى صحة المعلومات المثارة في مواقع التواصل الاجتماعي وجمعيات النفع العام وعلى وجه الخصوص الجمعية الكويتية للدفاع عن المال العام، وجمعية المحامين الكويتية، بشأن شبهة جرائم غسيل أموال بواسطة شركات كويتية بالتعاون مع المدعو جون لو المتهم بجرائم فساد في بلده؟

2 ـ هل وردت لكم كتب رسمية من وزارة الخارجية او سفارتنا في ماليزيا او باريس او اي جهات اخرى بهذا الخصوص؟ وهل تم إرسال تقرير بشأن هذا الموضوع؟ ومن هي جهات التحقيق التي باشرت القضية؟ يرجى تزويدي بنسخة من المراسلات والكتب.

3 ـ هل تم اتخاذ كل الإجراءات القانونية اللازمة حيال هذا الموضوع؟ وما أسماء الشركات او الأشخاص المتهمين في هذه الجرائم داخل الكويت او خارجها؟

4 ـ هل توجد لديكم وثائق وملفات متعلقة بجريمة غسيل الأموال في الكويت والصندوق السيادي الماليزي؟ ومنذ متى وصلت لكم هذه الوثائق والمعلومات؟ وما الإجراء الذي تم اتخاذه حيال هذه الجريمة؟ يرجى تزويدي بنسخة مع كل الوثائق والمعلومات.

5 ـ لماذا لم يتم تحويل هذا الملف بالمعلومات والوثائق الى النيابة العامة او جهات التحقيق الأخرى للقيام بالدور المنوط بها فور ورودها لكم؟

ثانيا: حول ما يتداول من معلومات تخص ما يسمى قضية ضيافة الداخلية:

تعتبر قضية ما يسمى مصاريف ضيافة الداخلية احد أهم القضايا التي تنظرها المحاكم الكويتية اليوم والتي مثلت تعديا صارخا على المال العام ومساسا بحرمته من قبل المتهمين بهذه القضية التي لازلت محط نظر ومتابعة من قبل الرأي العام.

1 ـ ما مدى صحة المعلومات المتداولة حديثا والتي تفيد بتورط وزير الداخلية السابق الشيخ محمد خالد الصباح ووكيل وزارة الداخلية السابق الفريق المتقاعد سليمان الفهد في قضايا تمثل شبهة استيلاء على المال العام وعلى وجه الخصوص ما يسمى بقضية ضيافة الداخلية؟

2 ـ ما صحة المعلومات التي تفيد بأن المذكورين أعلاه قاما بإرجاع ورد مبالغ مالية كتسوية نظير عدم توجيه الاتهام لهم بهذه القضايا؟ وإن كانت هذه المعلومات صحيحة فمن الجهة التي قامت بتحصيل هذه المبالغ؟ وما السند القانوني الذي استندت إليه بهذا الإجراء؟

3 ـ هل تم استبعاد المذكورين أعلاه من البلاغ المقدم الى النيابة العامة مع من تمت إحالتهم فيما يسمى بقضية ضيافة الداخلية المنظورة أمام القضاء؟ يرجى تزويدي بنسخة من الشكوى او البلاغ المقدم الى النيابة العامة.

ثالثا: حول قضايا غسيل الأموال التي أوردها تقرير وزارة العدل الأميركية:

لم ننته من قضية الصندوق السيادي الماليزي إلا وقد طالعتنا الصحافة العالمية بقضية أخرى تمثل مساسا بسمعة الكويت النقدية وهي قضية غسيل أموال تخص البرنامج النووي الكوري.

1 ـ هل وردت معلومات للداخلية عما كشفته صحيفة النيويورك تايمز عن تقرير وزارة العدل الأميركية يشير الى ان الكويت كانت محطة مع مجموعة من الدول لعمليات غسيل أموال لمواطنين من كوريا الشمالية والصين يديرون خطة غسيل أموال مليارية لتمويل برنامج الأسلحة النووي الكوري؟

2 ـ ما الإجراءات التي قامت بها وزارة الداخلية حول هذا الموضوع؟ وهل هناك شخصيات او شركات كويتية متهمة؟

3 ـ هل قامت السلطات الأميركية بتزويد الكويت بما يفيد في هذه القضية؟